Mission Permanente du Liban
auprès de l'Office des Nations Unies
et des Organisations Internationales
Genève

بعثة لبنان الدائمة
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
جنيف

OHCHR REGISTRY

06 MARS 2024
SPB
Recipients :.....
.....
.....
Enclosure .....

N/Réf. 15/1/4/21 et 15/1/2/4- 43/2024

La Mission permanente du Liban auprès de l'Office des Nations Unies et des Organisations Internationales à Genève présente ses compliments **Mme Irene Khan**, Rapporteuse spéciale sur la promotion et la protection du droit à la liberté d'opinion et d'expression, à **M.Clément Nyaletsossi**, Rapporteur spécial sur la liberté d'opinion , **Mme Mary Lawlor**, Rapporteuse spéciale sur les défendeursdes droits de l'homme , ainsi qu'à **Mme Reem Alsalem**, Rapporteuse spéciale sur la violence des Femmes et des filles, Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme et en référence à leur lettre en date du 14 novembre 2023, a l'honneur de lui faire parvenir ci-joint la réponse communiquée par la Direction générale des Forces de l'Intérieur-Ministère de l'Intérieur- contenant des informations sur la manifestation qui a eu lieu à Beyrouth le 30 septembre 2023.

La Mission permanente du liban compte sur la gracieuse indulgence de l'estimable Bureau du Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme vis-à-vis du dépassement involontaire des délais.

La Mission permanente du Liban saisit cette occasion pour renouveler à **Mme Irene Khan**, **M.Clément Nyaletsossi** , **Mme Mary Lawlor** et **Mme Reem Alsalem**, l'assurance de sa haute considération.

Genève le 5 mars 2024.

MISSION PERMANENTE DU LIBAN * GENEVA *

Mme Irene Khan, M.Clément Nyaletsossi, Mme Mary Lawlor et Mme Reem Alsalem
Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme
Palais Wilson
Rue des Pâquis, 52
1201 Genève

2, Chemin du Pavillon – CH 1218 Le Grand-Saconnex – Tél +41 22 791 85 85 – Fax +41 22 791 85 80 – email : lebanon@lebmissiongva.org

Permanent Mission of Lebanon
to the United Nations and other
international organizations
Geneva

From the Ministry of National Defence

Subject: Response to the joint communication from the Special Procedures Branch of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) on the demonstration in support of public freedoms held in Beirut on 30 September 2023.

The Army Command has the honour to state the following:

The Army Command received letter No. 1663/8 from the Ministry of Foreign Affairs and Emigrants, Directorate of International Organizations, Conferences and Cultural Relations, dated 21 November 2023, transmitted from the Military Chamber under reference No. 9551/ غ ع, dated 27 November 2023, which contained a copy of communication No. 720/8, dated 14 November 2023, from the Permanent Mission of Lebanon to the United Nations and international organizations in Geneva concerning a joint communication from the Special Procedures Branch of OHCHR requesting answers to questions regarding the demonstration in support of public freedoms organized in Beirut on 30 September 2023 and counter-protests, as well as allegations that a number of demonstrators, journalists and human rights defenders in Lebanon, both women and men, were subjected to physical and psychological violence and threats that continued even after the end of the demonstration. The deadline for inclusion of the Government's responses with the publication of the communication by OHCHR was 12 January 2024.

The Army Command wishes to note the following:

The army was not tasked with policing the above-mentioned demonstration and was not present in the immediate vicinity of the gathering.

The army's role after the demonstration was limited to protecting the demonstrators and preventing any harm to them as they left in Internal Security Forces vehicles to a safe place.

Thank you for taking note of the above.

حقوق الإنسان

المديرية العامة لقوى الامن الداخلي

هيئة الاركان - شعبة الخدمة والعمليات

رقم ١٤٠ / ٢٠٢٤ش٢

تاريخ ٢٢/ ٢ /٢٠٢٤

جانب الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين

وزارة الخارجية والمغتربين

= القلم =

26 FEB 2024

٤٩٤٤

الموضوع: رسالة مشتركة من قسم الإجراءات الخاصة في المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

عطفاً على:

- إيداع وزارة الخارجية والمغتربين رقم ٨/١٦٦٣ تاريخ ٢٠٢٣/١١/٢١ بشأن مجريات "تظاهرة دعم الحريات العامة" التي نظمت في بيروت بتاريخ ٢٠٢٣/٠٩/٣٠.
- موافقة النائب العام لدى محكمة التمييز رقم ٢٩٩/م/٢٠٢٤ تاريخ ٢٠٢٤/٠٢/٠٥.
- إيداع وحدة شرطة بيروت رقم ٢٠٦/٢٧٥٢ف٢ تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢١.

بعد الاطلاع، تؤكد هذه المديرية العامة أن قوى الأمن الداخلي تلتزم القوانين وحماية حقوق المتظاهرين وحقهم في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحرية التعبير وفق القواعد القانونية النافذة والمعمول بها لا سيما القانون /١٧/ (تنظيم قوى الأمن الداخلي). وهي تعتبر حق التظاهر والتعبير من الحقوق الأساسية اللصيقة بالكرامة الإنسانية بإعتبارها حقوقاً طبيعية وقواعد تنظيمها وحمايتها تعدّ قواعد آمرة. وفي هذا السياق، قامت بتبني العديد من الصكوك وجعلتها في صلب عملها مثل مدونة قواعد السلوك، دليل عمل وحدة القوى السيارة ودليل إدارة عمليات حفظ الأمن والنظام... فضلاً عن تطبيقها التام للقوانين لا سيما قانون العقوبات والقانون رقم /٦٥/ (معاقبة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية)، كما وكانت السباقة في إعداد مبادئ توجيهية لعمل ضباطها وعناصرها أثناء الإحتجاجات من أجل حماية إحترام حقوق الإنسان.

بنتيجة المتابعة لمجريات المظاهرة التي أقيمت في ٣٠ أيلول ٢٠٢٣، تبين ما يلي:

بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٩ بدأت تتوارد رسائل صوتية تهديدية عديدة عبر مواقع التواصل الإجتماعي من أشخاص مجهولين مضمونها الاعتراض على مسيرة تحت عنوان "مسيرة الحريات" ستقام عند الساعة ١٦:٠٠ من تاريخ ٢٠٢٣/٩/٣٠ من ساحة رياض الصلح (ضمن نطاق فصيلة وسط بيروت) إلى أمام وزارة الداخلية والبلديات (ضمن نطاق فصيلة ميناء الحصن).

وبالرغم من عدم إبلاغ قوى الأمن الداخلي بموعد المظاهرة وفقاً للأصول، بادرت قطعاتها المعنية بالتحرك والتفتيش عن منظمي الدعوة بغية التواصل معهم لفهم طبيعة النشاط، حيث تم الوصول إلى المحامي رفيق غريزي الذي جرى التواصل معه على رقم هاتفه إذ أفاد بأنه أحد منظمي المسيرة التي ستنطلق من ساحة رياض الصلح إلى محلة الحمرا وزود القطعة المعنية برقم هاتف السيد فؤاد دباس من "بيروت مدينتي"، وبعد التواصل معه أبلغ بدوره عن الدعوة إلى القيام بمسيرة تحت عنوان "مسيرة الحريات" من ساحة رياض الصلح إلى أمام وزارة الداخلية والبلديات، وبسؤاله عن سبب عدم التنسيق المسبق مع القوى الأمنية صرح انه قد تم توجيه طلب لجانب وزارة الداخلية والبلديات. كما وتم إعلامه عن الرسائل الصوتية التهديدية التي يتم تناقلها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فأجابت السيدة ناهدة خليل وهي المعنية الرئيسية بالدعوة بأن هذه الرسائل معلومة من قبلهم وبأنها صادرة عن أشخاص غير حقيقيين وبهدف البلبلة فقط.

بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٣٠ وبعد أن كثرت الدعوات المناهضة للمسيرة من قبل أشخاص مجهولين، تم التواصل مجدداً مع السيدة خليل لإعلامها بذلك لكنها أصرّت على المسيرة على اعتبار أن الأمر غير جدّي، كما تم الإتصال بالمحامي غريزي لإعلامه بالواقع أيضاً. وبعد وقت وجيز، ورد اتصال من الأخير أفاد بموجبه أنه تم التصويت من قبل مجموعات المنظمين على إلغاء المسيرة والتجمع فقط في ساحة رياض الصلح.

مديرية المنظمات الدولية والمؤتمرات والعلاقات الثقافية

4 MAR 2024

رقم الوارد: ١٥٥ التاريخ

بناء عليه، تم تعزيز القوة الموجة بحفظ الأمن والنظام بفصائل إضافية من قوى مكافحة الشغب وعوائق حديدية لعزل الساحة الكبيرة المفتوحة من عدة مداخل، فتم ذلك وبدأ وصول المشاركين عند الساعة ١٤،٣٠ إلى أن وصل عددهم إلى /٤٠/ شخصاً وتم عزل الساحة وتوزيع العناصر على مداخلها، وبعدها بدقائق وصل أشخاص على متن دراجات نارية من المناطق المجاورة قدر عددهم بأكثر من /٤٠٠/ شخص وعملوا على تطويق جميع المداخل، فعملت قطعات قوى الأمن الداخلي التي كان عناصرها بمفردهم في البداية إلى منعهم من اجتياز المداخل وحصل تدافع قوي وتم منعهم من دخول الساحة واجتياز العوائق والتعرض لأحد من المشاركين بالداخل.

لاحقاً بدأت الدراجات النارية تجوب كافة الطرقات المحيطة بالساحة وتتعرض للمارين القادمين (خارج بقعة العزل) من المناطق المجاورة (الصيفي-طريق جامع الأمين - الجميزة)، فتم عندها إبلاغ غرفة العمليات التي طلبت من قوى الجيش التصدي للمخلين بالأمن والمعتدين على المارة المتوجهين سيراً باتجاه الساحة. في ذلك الوقت بقيت الساحة حيث يقام النشاط معزولة بالرغم من اشتداد وتيرة التهجم وتزايد عدد الأشخاص المناهضين للمظاهرة في الخارج. وبعد انتهاء الكلمات التي ألقيت داخل الساحة، عملت القطعة المعنية مع المحامي أكرم المغربي وبالتنسيق مع شرطة المجلس النيابي على إخراج المتظاهرين من مسلك مخفي، إلا أن المتظاهرين المناهضين للمسيرة الذين كانوا يجوبون المنطقة لاحظوا الأمر وخرقوا نقطة وحاجز تابعين لحرس مجلس النواب (عند مدخل التركية)، فتم العمل مباشرة على إبعاد وإخراج المنظمين والمشاركين وإعادتهم إلى الساحة.

ومع مرور الوقت، أخذ عدد المعترضين يتزايد وقاموا بتطويق جميع المداخل، عندها وبالتنسيق مع غرفة العمليات تم استحضار آليتين لمكافحة الشغب إلى الساحة وتم إصعاد المشاركين إليها لحمايتهم، مما أثار الغضب لدى المعترضين الذين تعرضوا بقوة لأحد المداخل وخرقوه، فتم على الفور نشر عناصر مكافحة الشغب حول الآليتين لمنع أي أحد من التعرض للموجودين داخل الآليات بالرغم من كثرة المعترضين والتشنج وحالة الغضب. وبعدها تم وضع خطة فورية واستحضار آليات من شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي والجيش، التي طوقت آليتي مكافحة الشغب وعملت على تأمين سلامة الأشخاص ونقل المشاركين بمعيتهم.

أما فيما خص السيدة حياة رشاد وبعد أن كانت مع المشاركين أمام تمثال رياض الصلح أي نقطة التجمع، والمناهضون متواجدون أمام محلات البحصلي، انتقلت مجموعة ومن بينهم السيدة حياة رشاد باتجاه محلات البحصلي، حيث حصل تلاسن بينها وبين أحد المعترضين الذي قام بصفعها.

بالتالي فإن كل من تعرض للأذى من المذكورين في الكتاب قد حصل خارج بقعة العزل أو ساحة التجمع، مع الإشارة إلى انه تم تنظيم محضر تحقيق حول إشكال بين مظاهرتين وإقدامهم على رشق الحجارة وإصابة آلية عسكرية نوع أفيكو وتعرضها لأضرار عملاً بإشارة النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات حيث تم تدوين الوقائع وذكر الأحداث. وقد حضر المحاميان فاروق المغربي وغيدا فرنجية إلى مركز فصيلة وسط بيروت للإبلاغ حول تعرض بعض الناشطين للاعتداء وبأنهما سيدليان بإفادتهما لاحقاً برفقة المعتدى عليهم إلا انه ولغاية ٢٠٢٣/١٠/٤ لم يرد أي شكوى بخصوص ذلك أو تفاصيل عن المتضررين، فتم أخذ إشارة النائب العام التمييزي بختم المحضر وإحالته إلى جانب نيابته بواسطة قسم المباحث الجنائية المركزية للتوسع بالتحقيق، حيث لا يزال المحضر مفتوحاً لغاية تاريخه.

للتفضل بالاطلاع .

المدير العام لقوى الأمن الداخلي

اللواء عماد عثمان